

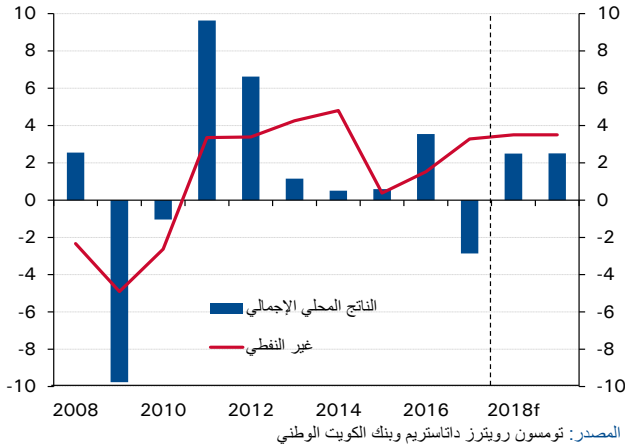
ثبات النمو غير النفطي في الكويت هذا العام نتيجة تحسن الأوضاع المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط

أبرز النقاط

- توقعات باستعادة نمو الناتج المحلي الإجمالي قوته إلى ٢,٥٪ هذا العام مع ارتفاع إنتاج النفط نتيجة قرار أوبك الأخير بزيادة الإنتاج.
- ثبات النمو غير النفطي عند ٣,٥٪ مع بقاء الحاجة للإصلاحات من أجل دعم استمرار النمو على المدى الطويل.
- وتيرة المشاريع المخططة قوية وتعافي إنفاق المستهلك منذ العام الماضي يستمر.
- توقعات ببلوغ التضخم ١,٠٪ فقط في ٢٠١٨ على إثر انخفاض أسعار المواد الغذائية والسكن.
- العجز سيتحسن إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ بالرغم من زيادة متوقعة في الإنفاق.
- ضعف نمو الائتمان نتيجة ضعف الطلب من الشركات والبنك المركزي يبقي على أسعار الفائدة في يونيو.
- الإصلاحات في البورصة ساهمت في تعزيز الاعتراف العالمي، وتوقعات بارتفاع التدفقات الرأسمالية خلال العام.

مع السعودية) إلى ٣,٦٥ مليون برميل يومياً من ٣,١٥ حالياً، الأمر الذي سيسمح مبدئياً بزيادة الإنتاج في السنوات المقبلة بنحو الثلث عن المستويات الحالية.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو السنوي)



وتحسن النمو غير النفطي إلى ٣,٣٪ في ٢٠١٧ من ١,٥٪ في ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣,٥٪ هذا العام ليسجل بذلك أداءً قوياً بالنسبة للداء الإقليمي، مع احتمال طفيف بتراجعته. وقد حافظ إنفاق المستهلك على وتيرة تعافيه منذ العام ٢٠١٦ وذلك بدعم من قوة نمو التوظيف وتدني التضخم وتلاشي أثر خفض الدعم الحكومية وانتعاش الثقة العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط. وسيتلقى النمو دعماً أيضاً من التوسع في السياسة المالية للسنة ٢٠١٨-٢٠١٩ وذلك لأول مرة منذ أربع سنوات، كما سيظل الإنفاق الرأسمالي أولوية (ولكن قد يطرأ هذا الدعم في فترة متأخرة من العام). وسيساهم ذلك في التعويض عن أثر ارتفاع أسعار الفائدة التي نتوقع أن يكون تأثير زيادتها معتدلاً.

حافظ الاقتصاد الكويتي على تحسنه، حيث توسع النشاط الاقتصادي تدريجياً من بعد التباطؤ الذي وُده الانخفاض في أسعار النفط في العام ٢٠١٤. فقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسن الوضع المالي بالرغم من الزيادة الكبيرة المخططة للإنفاق في ميزانية هذه السنة، كما أنه يشير إلى قلة الحاجة إلى السحب من الاحتياطي العام. ولا تزال الاحتياطات المالية تشكل دعماً كبيراً للاقتصاد، حيث يقدر إجماليها عند ما يقارب خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. ولكن تبقى توقعات النمو لل المدى القصير حالياً تحت تأثير سلبي ناتج عن التأخير في تنفيذ المشاريع وتميرير الميزانية. أما على المدى الطويل، فمن المفترض أن تتحسن التوقعات على إثر التنوع الاقتصادي وسرعة وتيرة الإصلاحات تماشياً مع سياسات دول مجلس التعاون المجاورة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يستعيد قوته هذا العام

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٥٪ هذا العام بعد أن تراجع ٢,٩٪ في ٢٠١٧ وذلك بدعم من ارتفاع إنتاج النفط. فقد تراجع نمو الناتج المحلي النفطي بواقع ٨,٠٪ في العام ٢٠١٧ نظراً لخفض الكويت إنتاجها إلى ٢,٧ مليون برميل يومياً التزاماً منها باتفاقية أوبك. وقد استقر الإنتاج في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٨، ولكن بعد اتخاذ أوبك قرار رفع الإنتاج (دون تحديد حصة الرفع لكل دولة حتى الآن)، نتوقع أن يرتفع إنتاج الكويت إلى ٢,٨ مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام ٢٠١٨، وسيؤدي ذلك تبعاً إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بواقع ١,٥٪ هذا العام، وبنسبة مماثلة في ٢٠١٩. وقد بدأت الجهود لرفع الطاقة الإنتاجية (باستثناء الإنتاج من المنطقة المشتركة

الجدول ١: أهم المؤشرات الاقتصادية

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	١١١	١٢٠	١٣٣	١٣٤
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٥
النفطي	٢,٨	٨,٠	١,٥	١,٥
غير النفطي	١,٥	٣,٣	٣,٥	٣,٥
التضخم	٣,٥	١,٥	١,٥	٢,٥
الميزانية	١٣,٨	٦,٠	٥,٠	٣,٠

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني - قبل استقطاع تحويلات احتياطي الأجيال القادمة

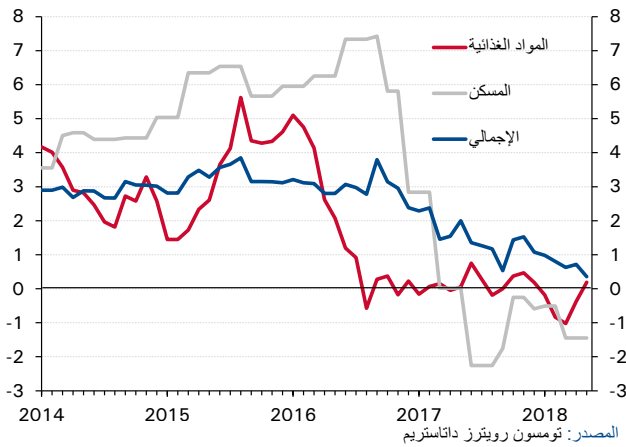
البطاقات الائتمانية بواقع ٨٪ على أساس سنوي في الربع الأول من ٢٠١٨، ليسجل سرعة في وتيرته مقارنة مع متوسط العام ٢٠١٧ البالغ ٧٪. وقد حافظ مؤشر بنك الكويت الوطني للمستهلك على قوته خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٨ كما ظلت القروض الشخصية عند مستوى جيد.

وتتوقع أن يستمر إنفاق المستهلك في دعم النمو خلال العام ٢٠١٨ في ظل ارتفاع أسعار النفط وتدني التضخم وارتفاع الإنفاق الحكومي وثبات نمو توظيف الكويتيين. كما سيساهم قرار تأجيل فرض ضريبة القيمة المضافة إلى العام ٢٠٢١ على الأقل في تقادي أي صدمة كانت متوقعة، وإن بنسبة طفيفة، في إنفاق المستهلك. أما المخاطر الحقيقية فتتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، رغم أن بنك الكويت المركزي قد امتنع عن رفع فائدته في يونيو، إضافة إلى الحد من أعداد العمالة الوافدة ضمن السياسة الرامية إلى زيادة العمالة الكويتية في القطاع الخاص.

توقعات باستمرار تدني التضخم على إثر تراجع أسعار المساكن

من المتوقع أن يصل متوسط التضخم إلى أدنى مستوياته منذ خمسة عشر عاماً عند ١,٠٪ هذا العام من ١,٥٪ في العام ٢٠١٧، متراجحاً بقليل عن توقعاتنا السابقة وذلك بسبب أن الزيادات قد جاءت متدنية على عكس توقعاتنا. فقد استقر التضخم عند ٠,٤٪ على أساس سنوي في مايو وبلغ متوسط ٠,٧٪ منذ بداية ٢٠١٨. وقد ظل التضخم العام متدنياً بسبب عاملين رئيسيين: تراجع أسعار المواد الغذائية تماشياً مع أسعار المواد الغذائية العالمية والتراجع المستمر في أسعار المساكن. وبلغ التضخم الأساس الذي يستثي هذين المكونين نسبة أقوى بقليل عند ١,٧٪ على أساس سنوي في مايو.

الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلك (% النمو السنوي)



وبالرغم من التوقعات بتراجع الضغوط الناجمة عن مكوني المسكن والمواد الغذائية، قد تظل الضغوط التضخمية الأخرى ضعيفة. حيث اكتسب الدولار، والدينار تبعاً، قوة طفيفة هذا العام نتيجة تعافيه من بعض التراجع الذي شهده العام الماضي، مما قد يساهم في تقليل كلفة الواردات. ومن المفترض أن ينخفض أيضاً التضخم الأساس نتيجة تأثيرات قاعدية بعد تسجيل زيادات ضخمة في منتصف العام الماضي ويفعل اعتدال النمو الاقتصادي وغياب خطة خفض الدعم الحكومية التي أدت إلى ارتفاع التضخم في ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وذلك وسط تحسن الأوضاع المالية. في الوقت نفسه، إن تأجيل فرض ضريبة القيمة المضافة لن ترفع الأسعار في ٢٠١٩ كما كان من المتوقع. و لذلك تتغير توقعاتنا للتضخم للعام المقبل إلى ٢,٥٪.

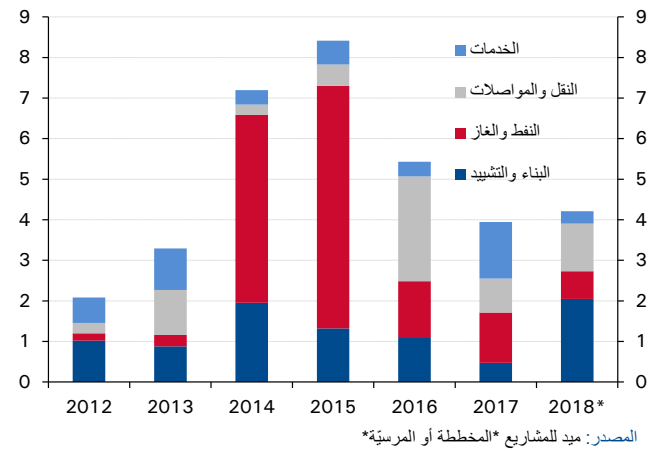
بالرغم من استقرار مستوى الطلب على المدى القريب، نظل بحاجة للإصلاحات قائمة وذلك من أجل دعم استمرار النمو على المدى الطويل. وتتمثل هذه الحاجة في إصلاح سوق العمل، حيث لا تزال الحكومة الموظف الأول للعاملين الكويتيين الجدد، بالإضافة إلى إصلاح بيئة ممارسة الأعمال من خلال مواكبة الإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. وقد واجهت الإصلاحات المقترحة من قبل الحكومة بعض الصعوبات خلال مناقشتها في مجلس الأمة، مما أدى إلى التقليل من قيمتها كمثل خفض الطفيف في الدعم على الوقود وتأجيل فرض ضريبة القيمة المضافة إلى العام ٢٠٢١ على أقل تقدير ومؤخراً تأخير إقرار قانون الدين العام. وبينما سيساهم ارتفاع أسعار النفط الحالي في دعم الأوضاع المالية والتصنيف الائتماني، إلا أنه قد يتسبب في الوقت نفسه ببطء تنفيذ الإصلاحات وتأخير خطة التنويع الاقتصادي.

ثبات وتيرة ترسية العقود في العام ٢٠١٨ في ظل التفاؤل حول مشاريع الشراكة

لقد ساهم نشاط ترسية المشاريع في دعم النمو غير النفطى بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، محافظاً على قوته بالرغم من التأخيرات المستمرة. ومن المتوقع أن تصل قيمة المشاريع المخططة لهذا العام ٤ مليار دينار بدعم من ارتفاع نشاط قطاع البناء والتشييد. وتعد هذه القيمة مماثلة للقيمة المسجلة في العام ٢٠١٧، ولكنها دون المستويات المسجلة في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والتي إرتفعت على إثر ترسية عقود ضخمة في قطاع النفط. ويُفترض أن يشكل النشاط النفطى دعماً لاستقرار النمو على مدى السنوات المقبلة.

الرسم البياني ٢: المشاريع المخططة والمرسية

(مليار دينار)



ولا يزال تنفيذ خطة التنمية الحكومية الخماسية (من السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ حتى ٢٠١٩-٢٠٢٠) أحد أهم الأولويات وجزءاً أساسياً من استراتيجية تحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي بحلول العام ٢٠٣٥. وقد تلقى قطاع البنية التحتية انتعاشاً ملحوظاً بعد الموافقة على مشروعين ضخمين من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شهر مايو، بالإضافة إلى إعداد دليل إرشادي جديد لمشروعات الشراكة. و من المفترض أن تساهم هذه التطورات في إعادة الثقة في قطاع مشروعات الشراكة بعد أن شهد مسبقاً تأخير وإلغاء عدد من المشاريع.

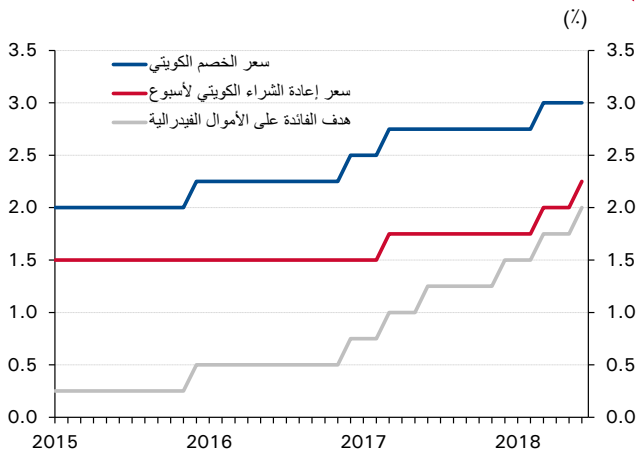
إنفاق المستهلك يستفيد من تحسن الثقة

ساهم قطاع المستهلك أيضاً في دعم النمو بعد أن شهد تعافياً بعد التباطؤ الذي بدأ في العام ٢٠١٦ بسبب تراجع الثقة وخفض الدعم الحكومية. وقد استقرت ثقة المستهلك في الأشهر الخمسة الأولى من العام عند مستوى أعلى بكثير من مستويات العام الماضي، بينما ارتفعت السحوبات ومستويات الإنفاق من

توقعات بتحسين ملحوظ في العجز المالي رغم رفع الإنفاق

من العملات بحكمها الدولار. فقد أبقى بنك الكويت المركزي الفائدة دون تغيير عند ٣,٠٪ في يونيو بعد رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساس. وكان بنك الكويت المركزي قد رفع فائدته في مارس بعد رفع مماثل سابق من قبل الاحتياطي الفيدرالي. ويتيح نظام الصرف للكويت مرونة ما مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي ترتبط عملاتها مباشرة بالدولار. وقد أبقى البنك المركزي الفائدة في يونيو من أجل دعم النمو الاقتصادي والتوجه لسياسات وأدوات نقدية أخرى لدعم استقرار الدينار. فقد إعتبر البنك المركزي أن باستطاعة البنوك رفع الفائدة على الودائع دون تغيير الفائدة على القروض التي ترتبط أساساً بالفائدة الأساسية. لذا فقد رفع المركزي الفائدة على سعر إعادة الشراء بواقع ٢٥ نقطة أساس وتبعته البنوك، حيث قامت برفع مماثل في الفائدة على الودائع.

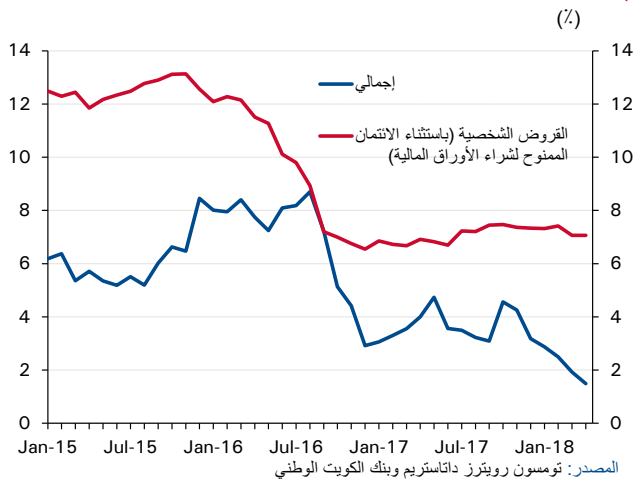
الرسم البياني ٥: أسعار الفائدة الأساسية



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم وبنك الكويت المركزي

تباطأ نمو الائتمان ليلبغ أدنى مستوياته منذ ست سنوات عند ١,٥٪ على أساس سنوي في أبريل، مما يعكس الضعف في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال والذي تأثر بمدفوعات شركات غير متكررة في العام ٢٠١٧. وجاءت القروض الشخصية بنسبة أقوى (والتي تصرف عادةً لغرض شراء المنازل) حيث بلغت ٧٪ إلى ٨٪ على أساس سنوي خلال معظم العام الماضي وذلك باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية. ورغم التوقعات باستمرار اعتدال نمو الائتمان بشكل عام، إلا أنه من المفترض أن يتحسن في العام ٢٠١٨ على إثر الميزانية التوسعية للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الائتمان لا سيما في القطاع النفطي تماشياً مع ترسية المشاريع مؤخراً، وأخيراً بسبب

الرسم البياني ٦: الائتمان المصرفي

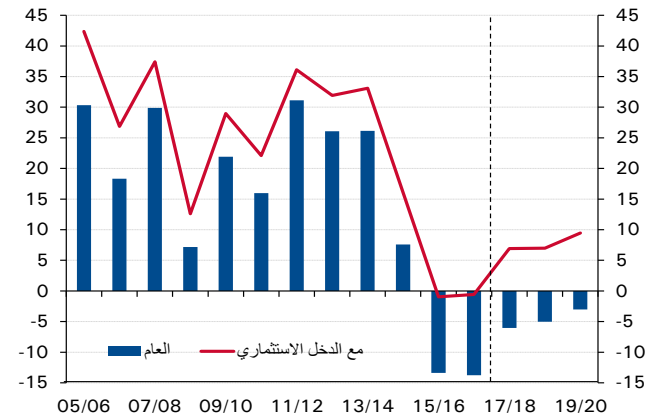


المصدر: تومسون رويترز داتاستريم وبنك الكويت الوطني

تحسن وضع المالية العامة بصورة ملحوظة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وترشيد الإنفاق وذلك بالرغم من التوقعات باستمرار عجز الموازنة على المدى المتوسط. ويُقدَّر أن العجز قد تحسن إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ من ١٤٪ تقريباً في العام الأسبق. وارتفعت الإيرادات النفطية التي تشكل ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات بواقع ٢٤٪ على أساس سنوي نتيجة ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي إلى ٥٤ دولار للبرميل في المتوسط. في الوقت نفسه، يُقدَّر أن الإنفاق قد سجل ارتفاعاً بواقع ٣٪ فقط بعد الخفض المتراكم الذي سجله بنسبة ١٧٪ في السنتين الماضيتين.

الرسم البياني ٤: الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية وبنك الكويت الوطني *قبل استقطاع تحويلات احتياطي الأجيال القادمة

وقد تم تحديد سقف الإنفاق في مسودة الميزانية الحكومية للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ عند ٢٠ مليار دينار، ثم تم رفعها لاحقاً إلى ٢١,٥ مليار دينار و لكن من ضمن هذه الزيادات مدفوعات غير متكررة وارتفاع في التحويلات نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وقد تم أخيراً تمرير قانون الميزانية في أواخر شهر يونيو، الذي يشير إلى زيادة بواقع ١٠٪ في الإنفاق هذا العام مما سيساهم في إنعاش الطلب في الاقتصاد. و بالرغم من ذلك لا يزال من المتوقع أن يتحسن العجز قليلاً إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والإنتاج. ومع زوال المدفوعات الغير متكررة في ميزانية السنة المقبلة، نتوقع بالمزيد من التحسن في العجز رغم توقعاتنا بتراجع طفيف في أسعار النفط.

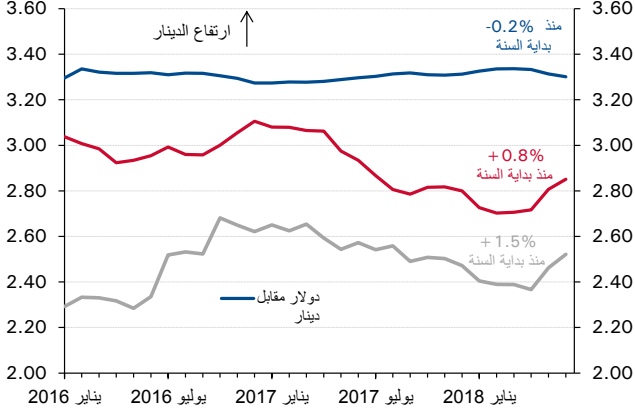
ورغم استمرار تسجيل العجز في الميزانية، لا يزال الوضع المالي للكويت قوياً لما تمتلكه من مخدرات متراكمة ناتجة عن فوائض سابقة ساهمت في بلوغ أصول صندوق الثروة السيادي ٥٥٠ إلى ٦٠٠ مليار دينار أو ما يصل إلى خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد على التصنيف الائتماني القوي للكويت عند AA. وتقدَّر عوائد الأصول هذه، التي لا يشملها الميزان المالي، عند ١٢٪ إلى ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فقد استطاعت الحكومة أن تلي ما يصل إلى نصف احتياجاتها التمويلية منذ شهر أبريل من العام ٢٠١٦ وذلك خلال إصدار أدوات الدين، من ضمنها أول سندات سيادية بقيمة ٨ مليار دولار في مارس من العام ٢٠١٧. ولا يزال مستوى الدين الحكومي العام متدنياً عند ما يقارب ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠١٨ ولا تزال الحكومة بانتظار موافقة مجلس الأمة على مسودة قانون الدين الذي من شأنه رفع سقف الاستدانة إلى ٢٥ مليار دينار من ١٠ مليار وفق القانون السابق.

بنك الكويت المركزي يبقي الفائدة في يونيو ونمو الائتمان يتراجع

لا تزال السياسة النقدية في الكويت تهدف إلى الحفاظ على ارتباط الدينار بسلة

الرسم البياني ٨: الدينار مقابل عملات أخرى

(عملة أجنبية مقابل الدينار)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

ترقية سوق الكويت للأوراق المالية، وضعف النشاط

انتعش سوق الكويت للأوراق المالية على إثر قرار مؤشر مورغان ستانلي العالمي بوضع بورصة الكويت على لإحة المراقبة لترقيتها لمؤشر الأسواق الناشئة في يونيو ٢٠١٩ وذلك بعد أن اعترز مؤشر "فوتسي راسل" ترقية السوق على مدى مرحلتين في سبتمبر وديسمبر. وفي حال تطبيق ذلك، ستساهم الترقية من قبل "مورغان ستانلي" في تحقيق المزيد من التدفقات إلى السوق بقيمة تتجاوز القيمة المتوقعة من ترقية "فوتسي" والبالغة ٠,٨ مليار دولار. وقد جاءت هذه القرارات في أعقاب القيام بعدد من الإصلاحات في السوق تهدف إلى تحسين الإقبال عليه لا سيما من المستثمرين الأجانب وقبل الاكتتاب العام الأولي المخطط للبورصة. حيث جرى آخر الإصلاحات في أبريل ٢٠١٨ والذي انتهى بتوزيع بعض الشركات المدرجة على واحد من المكونات الثلاث الجديدة في السوق بالاستناد إلى عدة عوامل كحجم الشركة وسيولتها وحوكمتها. كما أدى أيضاً إلى تقديم مؤشرات سوقية جديدة.

وبالرغم من الإصلاحات وارتفاع أسعار النفط، ظل النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية ضعيفاً هذا العام مقارنة بالأسواق في المنطقة. فقد بلغ متوسط قيمة التداولات اليومية ما يقارب ١١ مليون دينار حتى الآن في ٢٠١٨، والذي يعد مستوى متدنياً جداً مقارنة بالسنوات الماضية. وقد يعزى ذلك إلى اعتدال نمو النشاط غير النفطي، أو انجذاب المستثمرين إلى أسواق أكبر في المنطقة كأسواق السعودية وأبوظبي حيث الإصلاحات أكبر نطاقاً. ومن المتوقع أن يشهد السوق هذا العام تسارعاً في النشاط والتداولات، على الأغلب بدعم من التدفقات المالية المرطبتة بترقية السوق والإدراج المنتظر لـ"المتكاملة القابضة"، أكبر مشغل رافعات والمعدات الثقيلة في الشرق الأوسط. و بالفعل هذا ما لوحظ في اواخر شهر يونيو، حيث إرتفعت القيمة المتداولة اليومية إلى متوسط وصل ٢١ مليون دينار في الأوسبعين الذان تبعا إصدار قرار مورغان ستانلي وبالإضافة إلى تقارب موعد ترقية فوتسي.

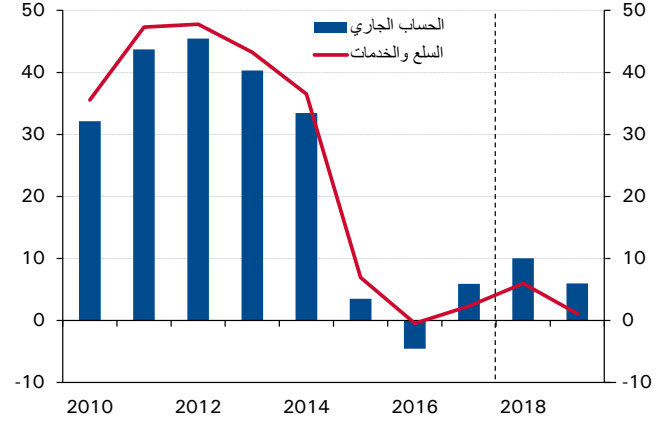
التأثيرات القاعدية الناتجة عن سداد المدفوعات في العام الماضي.

تحسن الأوضاع المالية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط

تسبب تدني أسعار النفط بتسجيل أول عجز في الحساب الجاري خلال العام ٢٠١٦ إلا أن الوضع المالي الخارجي تحسن العام الماضي مسجلاً فائضاً بواقع ٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء هذا التحسن نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بواقع ١٩% بعد ارتفاع أسعار النفط، وتشكل إيرادات الصادرات النفطية ما يقارب ٩٠% من كافة الصادرات السلعية. وارتفعت الواردات السلعية بنسبة جيدة بلغت ١٠% على أساس سنوي بدعم من قوة الطلب المحلي وواردات السلع الاستثمارية. ومن المتوقع أن يرتفع الفائض هذا العام إلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعتبر زيادة معتدلة بالمقاييس مع المستويات السابقة، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية بدعم من ارتفاع آخر في أسعار النفط، وسيظل نمو الواردات قوياً.

الرسم البياني ٧: ميزان الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم وبنك الكويت الوطني

ترجع الدينار في العام ٢٠١٧ نتيجة انخفاض الدولار الأميركي بواقع ٨% على أساس موزون تجارياً من ضمنها ٨% مقابل اليورو نتيجة تحسن النمو خارج أميركا وترجع قوة الدولار عن السابق. فقد ارتفع الدينار حتى الآن في العام ٢٠١٨ بصورة طفيفة مقابل عملات أخرى واستقر مقابل الدولار الذي إرتفع بدعم من النمو في أميركا وتوقعات بارتفاع أسعار الفائدة.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Fax: (965) 2224 6973, Email: econ@nbk.com